

## مصادر ديبلوماسية لـ «الأبناء»: حملة الأكرثية على «المزور» الدولي سبقتها مطالبة سورية بإنهاء مهمته رسمياً حزب الله يستبق زيارة مون ولارسن برفض التجديد للمحكمة ويسأل: هل يأتيان لإقامة منطقة عازلة على حدود سورية؟

ينتظر وصول الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون يرافقه ممثلة الى المنطقة تيري رود لارسن يوم الجمعة المقبل ما لم يطراً ما يوجب تعديل الموعد.

حزب الله استبق الزيارة بشن رئيس الهيئة الشرعية في الحزب الشيخ محمد يزبك هجوماً على المسؤول الأممي ومراقبه معلنا انه غير مرحب به ولا بـ «المزور» (تيري رود لارسن المكلف بمتابعة تنفيذ القرار 1559) ولا برسول الشر والمؤامرات (جيفري فيلتمان) على حد تعبير الشيخ يزبك الذي وصف الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر وان بعض العرب اتباع صغار، وهناك محور قوي يتصدى لها.

التحفظ على مهمات لارسن، ليس جديداً لا من جانب حزب الله ولا أصلاً من الجانب السوري، إنما الجديد موقف الحزب من الأمين العام للأمم المتحدة بالسذات، وتالياً من أحد جوانب جدول زيارته الى لبنان، وهو الجانب المتعلق بتجديد بروتوكول التعاون بين الحكومة اللبنانية والمحكمة الدولية الذي يمتحن بته في مارس المقبل.

نصرالله لميقاتي: لا نوافق على التجديد

وتقول مصادر قريبة من الحزب ان الأمين العام السيد حسن نصرالله أبلغ الرئيس نجيب ميقاتي بأن حزبه لن يقبل تجديد التعاون مع المحكمة لأنه يتعارض مع بعض بنوده مع السيادة ويسمح بانتهاكها. وكان جواب الرئيس ميقاتي ان صلاحية التحديد تعود الى الأمين العام للأمم المتحدة حصراً، أما موقف الحكومة اللبنانية فاستشاري فحسب، وهذا ربما ما يعتبره الحزب مسألة سيادية.

وينتظر صدور موقف مباشر من حزب الله ضد زيارة مون ومساعد لارسن قبل وصولهما الى بيروت يوم الجمعة المقبل ما لم يطراً ما يحتمل على تأجيل الزيارة او الغائها، في أسوأ الأحوال.

الخلاف مع لارسن قديم

وتبدو الحملة على لارسن أشد عنفاً وأقدم زمنياً، وهي تعود لتي بدايات تكليفه بمتابعة تنفيذ القرار الدولي 1559 الذي صدر عام 2004، الذي نص ضمن ما نص عليه على وجوب خروج القوات الأجنبية من لبنان (الجيش السوري) وعلى ترسيم الحدود بين لبنان وسورية.

ويعتقد كثيرون في لبنان

أن صدور هذا القرار عن مجلس

الامن الدولي، شكل الخلفية الحقيقية لاغتتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في 14 فبراير 2005، ومن تلاه من القيادات اللبنانية السياسية والإعلامية والعسكرية.

ومنذ باشر الديبلوماسي الاسكندنافي مهمته التنفيذية للقرار الدولي، وشكوك النظام السوري وحلفائه في لبنان تلاحقه سياسياً وشخصياً بخلفية مراعاته للجانب الإسرائيلي، وقد دخلت هذه الحملة حيزَ المواجهة الرسمية امام الأمم المتحدة خلال مناقشة الموازنة المالية للمبعوث الخاص للأمين العام تيري رود لارسن في أوائل ديسمبر الماضي.

**قلعن سوري رسمي بلارسن**

وتقول مصادر ديبلوماسية لـ «الأبناء» ان المندوب السوري امام اللجنة الخامسة المعنية ببحث الموازئات المالية، باسل عزيزوي، أعرب خلال الاجتماع عن قلق بلاده من حيال الموازنة المعتمدة للمبعوث الخاص (لارسن) وما تتضمنه من تجاوز لولاية المبعوث الخاص.

وضمن ما اعتبره المندوب السوري تجاوزاً كان زجه اسم سورية في تقرير الأمين العام عن ميزانية المبعوث الخاص، بعد قيام دمشق بكل ما يتعلق بها من بنود القرار 1559 للعام 2004 بسحبها جيشها وكل قواها الأمنية من لبنان، والذي «لم يتم بناءً لتفاهم مع احد،

انما بقرار سوري بحت تم وفق

المصلحة السورية».

**التشجيع تدخل**

وأضفت المصادر لـ «الأبناء» ان ما زاد الأمر سوءاً من وجهة نظر المندوب السوري ان احكام القرار الدولي رقم 1680 للعام 2006، لا تدخل ضمن مهمات لارسن المسؤول عن القرار 1559 لأنها تتضمن قضايا ثنائية بين دولتين هما سورية ولبنان، ولا علاقة للأمانة العامة للأمم المتحدة بالأمر، وقد تضمن القرار 1680 تشجيع الحكومة السورية على الاستجابة لرغبة الحكوة اللبنانية بإقامة علاقات ديبلوماسية وترسيم الحدود بين البلدين، وإن كلمة «التشجيع» لا تبرر هذا التدخل بالشؤون الخاصة بين البلدين.

واعتبر المندوب السوري ان تركيز لارسن على امور تدخل في نطاق العلاقة الثنائية بين بلدين، هدفه صرف الأنتظار عن المشكلة الحقيقية التي تواجه المنطقة والمتمثلة باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية والعربية، وانه كان جديراً به ان يشير الى ان إسرائيل هي التي لم تتخذ الجانب الخاص بها من القرار 1559، اي الإنسحاب من مزارع شبعا وتلال كفر شبوبا والجانب الشرقي من بلدة الخجر.

**المطالبة بإنهاء ولاية لارسن**

وخلص المندوب السوري الى المطالبة مكرراً بإنهاء ولاية



(محمود الطويل)

المبعوث الخاص للأمين العام، تيري رود لارسن بسبب تحويله القرار 1559 الى عائق أمام استقلال لبنان وسيادته

وتجاهله لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية وتركيزه على المسائل الثنائية بين لبنان وسورية، وتغاضيه عن الاعتداءات الإسرائيلية ضد لبنان، «استخدامه مال الأمم المتحدة خدمة لأعمال شخصية» مشبوهة.

وتنسب دمشق، ومن خلفها حلفاؤها في لبنان الى تيري رود لارسن أفكاراً دارت في رأسه حول إمكانية نقل قوات اليونيفيل من الخط الأزرق الفاصل بين لبنان وإسرائيل الى الخط الأحمر مع سورية، ولكن حسابات لارسن، لم تتوافق يوماً مع حقائق المنطقة كما تقول مصادر حزب الله.

**المنار: هل سيطرحان إقامة المناطق العازلة؟**

وفي هذا السياق، تساءلت قننة المنار الناطقة بلسان الحزب حول ما اذا كانت عينا مون ولارسن ستكون على الجنب لاستتجال إعادة القسم الشمالي من الخجر الى لبنان ام ان عينيهما ستكونان على الشمال ولديهما مآرب أخرى، قد يتصدروها إنشاء مناطق عازلة على الحدود مع سورية، وإقامة مخيمات للنازحين علنا، وللمسحّين ضمناً؟

**الأجور والقاعدة**

ويبقى على خط الاهتمامات

اللبنانية الملحة هذا الأسبوع، ملف تصحيح الأجور الذي فقد بهرجته لدى العاملين في جميع القطاعات، لكثرة ما صال وجال العمالية، حتى تلاشى بريقه وعمدت جدواها، وتكاد خطورته السياسية تتضاءل، امام التصحيح المطلوب من وزير الدفاع فايز غصن اليوم الإثنين لموقفه وبالتالي لخلامه عن وجود «القاعدة» في عرسال، او عبر عرسال، او بتبنت صحة أقواله، او يصفح عن حقيقة مصادره.

النائب جورج عدوان اعتبر حديث الوزير غصن عن القاعدة ساهم في إعطاء صورة بان لبنان بلد فيه إرهاب وغير مستقر.

وقال عدوان: مصلحة كل اللبنانيين أن نظهر للعالم اننا بلد مستقر وعلى علاقة متينة مع المجتمع الدولي، ويحترم القرارات الدولية وحكومته موجودة لاحترام هذه القرارات.

**فرقوز الفران عاتب على الوزير!**

وفي هذا السياق، ظهر امس الشخص الذي استند اليه الوزير غصن للقول ان قاعدي متنسل من عرسال، واسمه حمزة الفرقوز، الذي أطل في مقابلة تلفزيونية عبر شاشة «المستقبل» ليعن أسفه لزج اسمه في الموضوع الذي آثاره وزير الدفاع اللبناني وهو عامل القرن السوري البسيط في عرسال، والذي خاطب الوزير بقوله: أنا بعمر أولادك.. هل تقبل ان يقال عن ابنك ما قلته عنى؟

مصادر في 14 آذار رأت ان وزير الدفاع اللبناني تورط، كما فعل وزير الخارجية السورية وليد المعلم، ففي حين تحدث غصن عن قيادي في القاعدة تبين انه مجرد فرّان، عرض المعلم صوراً لـ «إرهايين» في مؤتمر صحافي تبين انها مفكركة، وملتقطه في لبنان وليس في سورية.

ووسط السجالات الأمنية والعسكرية أصدرت قيادة الجيش اللبناني (مديرية التوجيه) بياناً طمانت فيه السى ان مهمة الحفاظ على امن اللبنانيين كافة هي في أيد أمينة ودعت الى تجنب طرح المواضيع الأمنية البالغة الخطورة في غير مواقعها أو استغلالها في الاستفهام السياسي مشددة على العمل وفق مسأ تقتضيه ضرورات السرية ومصصلحة الوطن والمواطن.

● **بيروت – عمر حنبجر**

## الأبناء

الأثنين 9 يناير 2012

### مصادر: جنبلاط يسعى لتشكيل شبكة أمان داخلية وتحيد حزب الله والربط معه

دعت مصادر سياسية مطلعة الى رصد «الترجمة» المحلحة للكلام الاخير للنائب وليد جنبلاط حيال الشأن السوري وتأثير مواقفه على تحالفاته، خصوصاً ان ذلك الكلام كان هذه المرة قاطعاً في وضوحه ولا يحتمل التأويل او الجدل.

لكن ومع ذلك فإن اوساطا في الحزب التقدمي الاشتراكي لفتت الى اهمية التروي في اعطاء تفسيرات لبنانية لمواقف جنبلاط لأن الموقف من النظام السوري ومن ممارساته القمعية يفترض ألا يعني انتكاسة في العلاقات مع القوى الحليفة لهذا النظام، الا ان قررت هي عكس ذلك.
وإذا كان بعض الأكرثية قد جاهر بعدم ارتياحه لمواقف جنبلاط، ما اعاد العلاقة بينهما الى دائرة التسكوى وعدم الثقة، الا ان 14 آذار لا تعتبر بحسب مصادرهما ان مواقف الزعيم الدرزي تشكل تحولا سياسيا على غرار التحول الذي اجراه في 2 أغسطس 2009 لأن التحول يعني ان يعيد جنبلاط موضعه السياسي، ولا يبدو انه في هذا الوار، بل هو متمسك بوسطيته، وبالتالي تندرج مواقفه في سياق رفع منسوب المواجهة مع النظام السوري لاعتبارات عديدة أهمها السعي الحثيث للنظام باستخدام الدروز رأس حربة في المواجهة مع السنة والمعارضة السورية ورفض جنبلاط مشاركتهم في اعمال العنف والقتل حرصا على وجودهم ودورهم السياسي، كما ذهب النظام في تحدي جنبلاط حتى النهاية في هذا الملف، وهو ما ادى الى اقفال خطوط الاتصال بين الجانبين.
وأشارت المصادر الى ان الدروز يشكلون ثلث الجيش السوري، وقد لقي لغاية الآن حوالي 40 ضابطا درزيا حتفهم وأكثر من 100 عسكري، وبالتالي فإن دعوة جنبلاط لعدم مشاركة الدروز في اعمال القمع منطقتية.

المصادر لاحظت ان هجوم جنبلاط المركز على النظام السوري، يقابله تحييد حزب الله والربط معه، وذلك انطلاقا من حرص زعيم المختارة النائب على الاستقرار والسلم الاهلي، كما البحث في السبل والوسائل التي تجنب لبنان تداعيات الازمة السورية وتمكين اللبنانيين من اجتياز المرحلة الانتقالية بعيدا عن اي تداعيات او استفزازات.
وترددت معلومات ان جنبلاط سيعاود الاتصال بحزب الله عبر الوزير غازي العريضي لتوضيح مواقفه السورية الاخيرة وعدم انعكاسها على علاقته مع الحزب وعلى الاستقرار في الجبل.
وأشارت المعلومات الى مساعي جنبلاطية لتشكيل شبكة امان داخلية ولطفعتها توفير المناخات المواتية التوافقية والهادئة التي تسمح بملاقة التحولات المرتقبة في المشهد السياسي ان في لبنان أو على مستوى المنطقة، وعدم حصول ترددات سلبية بفعل تلك التحولات.

● **بيروت – محمد حرنوش**

## حمادة: التغيير في سورية لا يعني حرباً لا في لبنان ولا خارجه

أمّل النائب مروان حمادة أن تبقى الصفحة الجديدة التي افتتح في علمنا العربي ناصعة بيضاء، وألا «جعلها» أحد، ولا تتلطح أكثر بالدماء كتلك التي تسيل في سورية.
منمنا أن نصل سورية الى ما تسعى اليه جماهيرها من حرية وديموقراطية وتطل آمن غير فاسد قوي وليس شعوبيا يضمن القول للجميع، ولا يكون نظام العائلة الواحدة الفاسدة القامعة لشعبها منذ أربعين عاما.

وردا على سؤال لـ «الأبناء» حول ما إذا كان الوضع الأمني في سورية سيأخذ منحى جديدا في ظل التفجيرات الانتحارية الأخيرة، قال حمادة إن التفجيرات، التي حولت حياتها ومواقفها واستهدافاتها، لأنفا الى عدم الدخول في تحقيق لا ولن يتم، وسال أين التحقيق في اغتيال عماد مغنية والتحقيقات الأخرى.
معتبراً أن تفجير حي الميدان يدل على اصحاب التغيير.

ورأى حمادة الذي زار مقر الجماعة الإسلامية في بيروت والتقى أمينها العام الشيخ ابراهيم المصري أن التغيير في سورية لا يعني حربا في لبنان لا أهلية ولا خارجية.
مشددا على أن التغيير في سورية يعني تخفيف الضغوط على لبنان وعودة الجمع الى حجمه الطبيعي ضمن صيغة الطائف وفي كنف الدولة اللبنانية الموحدة والديموقراطية البرلمانية التي لا مكان فيها للسلاح إلا سلاح الدولة، داعيا الى إيجاد حل عبر الحوار للمعضلات التي بقيت على طاولة الحوار المتأمية.

واعتبر أن جهات رسمية في النظام تحاول تحسول أن تتاجر

بالاجئين والجرحى السوريين بلجوئهم السى لبنان لتخترع مقولات حول القاعدة أو حول تنظيمات إرهابية، مشيرا الى ان النظام السوري بقي 40 عاما سيدا لارهاب يستعمل ثم يسلمه ثم يعود فيه، مؤكدا أن تجارب أبونضال وأوغلان وكارلسون وفتح الإسلام عنشائها في لبنان وغير لبنان واستبعدت أن تكون الجماعة الإسلامية التي تكن العداء لإسرائيل وراء إطلاق الصواريخ في الجنوب.

● **بيروت – اتحاد درويش**

### أخبار وأسرار لبنانية

● **سعيد يستفسر الحوت عن «قوات الفجر»:** استغرب منسّق الأمانة العامة لقوى 14 آذار فارس سعيد، الكلام الصادر عن نائب الجماعة الإسلامية عماد الحوت، حول الجناح المسلح التابع للجماعة الإسلامية تحت اسم «قوات الفجر» والذي يهدف حسب قوله الى حماية لبنان من الاعتداءات الاسرائيلية أو الخارجية.

سعيد قال ان 14 آذار تناضل من أجل العبور إلى الدولة، التي هي وحدها صاحبة الاختصاص في الدفاع عن لبنان، وای سلاح خَارج اطار الدولة وتحت اي ذريعة كان هو سلاح مرفوض جملة وتفصيلا، وطالب النائب الحوت بتوضيح هذا الأمر لمنع المزايدات الاسلامية أو الكلامية.

● **موقوفات انتفاخ الجيش في عرسال:** المؤسسة العسكرية حددت وقتها من كل ما احاط بالاشتباك السياسي الاخير حول عرسال والقاعدة، تبعا لمعطيات منها ان انتشار الجيش في عرسال، في المنطقة الحدودية الشرقية مع سورية يحتاج أولا إلى قرار سياسي من السلطة الاجرائية لم يُتخذ، ولا توشك على اتخاذه، الا انه يحتاج إلى ما يتجاوز القرار السياسي بالانتشار، وهو قدرات الجيش.

وفي منطقة يمتد عرضها إلى 33 كيلومترا تكثر فيها الوديان والهضاب والجبال والمغاور، تماخذه لسورية يحتاج نشر الجيش الى أكثر من لواء، الأمر الذي يعني سحب عديد كبير من أماكن انتشار أخرى ينظر الجيش الى الأخطار التي تحيق بها بقلق اكبر.
لدى خمسة الوية في الجنوب مع القوة الدولية العاملة في نطاق عمليات القرار 1701، لا يسعه كذلك سحب عديده من بيروت أو طرابلس أو صيد او جوارها، وخصوصا المخيمات الفلسطينية، فضلا عن انتشاره في الناعمة لحماية خط مرور القوة الدولية، من أجل نشره في عرسال.

● **3 وزراء عوينين في مرمى نيران 14 آذار:** ثلاثة وزراء من كتل الاصلاح والتغيير بقيادة العماد ميشال عون وصفت قوى 14 آذار فوق رؤوسهم سيف غضن سبب ما أورده من معلومات رسمية

عن تواجدهم للقاعدة في لبنان وعن تسلل عبر الحدود الى سورية من منطقة عرسال.

– وزير العمل وإحداثه بليلة أضرت بالاقتصاد ومصالح الناس.
– وزير الاتصالات نقولا صنهاوي بسبب تعيّنات وممارسات فتوية وكيدية أجراها في وزارته.
● **ليرات ذهبية مزورة في بيروت مزعوم تهريبها من سورية:** حذرت المديرية العامة لقوى الامن الداخلية من وجود كميات من الليرات الذهبية المزورة، وأشارت الى اقدم صصابة مجهولة على عرض كمية منها على احد الزبائن بحجة انها مهربة من سورية وجرى اتمام الصفقة وتبين لاحقا انها ليرات مزورة وليست ذهبية.

زيارة بان للتأكيد على استمرار «ليونيفيل» في مهامها ولدعم حرية الشعوب في تقرير المصير

## معلوف لـ «الأبناء»: حساب حقل النظام السوري

## لم يتوافق مع حساب بيدر الحكومة الميقاتية



جوزف معلوف

تأتي به من منفعة للصالح العام، ويقارب في جهة ثانية الملفات السياسية والأمنية انطلاقا مما قد تدفقه من منفعة على النظام السوري.

ولفت النائب معلوف في تصريح لـ «الأبناء» الى أن قوى «8 آذار» وسائر حلفاء النظام السوري في لبنان يتخطون في بحر من الارتباك والقلق جراء ما تشهد الساحة السورية من تطورات وأحداث دامية مؤسفة، وهو ما آل بهم كفريق مقرر في الحكومة الى تجديد بعض الملفات وتبطين ملفات أخرى، وتحديد الملقين السياسي والأمني الى حين جلاء الصورة السورية ووضوح الرؤية حيالها، معتبرا ردا على سؤال ان بعض الفرقاء في الحكومة ممن يصنّفون أكثر واقعية من غيرهم يتخذون من حالة الترقب والانتظار خطوة إستراتيجية في مساهرم السياسي كونهم يدركون أنهم سيضطرون لاحقا أي بعد سقوط النظام السوري، الى نقل البندقيه البعض في أخرى وتغيير سياستهم ومواقفهم باتخاذ معاكس، مشيرا بالتالي الى أن ما كانت تنادي به قوى «14 آذار» من عودة الى المناحة

للبنانية الواحدة والتلاقي مع باقي الفرقاء اللبنانيين حول قيام الدولة وكيفية العبور اليها سيكون سيد الموقف لدى هؤلاء.

وعما تسرب من معلومات بان مسؤولين في النظام السوري أبلغوا شقيق رئيس الحكومة طه ميقاتي عدم رضا النظام المذكور عن مقاربة الرئيس ميقاتي للأزمة السورية، لفت النائب معلوف السى أن حساب الحقل لدى النظام السوري لم يتوافق اثر استيلاذه الحكومة الميقاتية مع حساب بيدره، بحيث كان النظام يعول عليها لتخطي أزمته عبر تلقيه الدعم السياسي والمعنوي منها سواء في الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية، ناهيك عن مرافقاته باتخاذ الحكومة اللبنانية مقررات ذات منفعة خاصة به.

معتبراً أن النظام السوري لم يتبنيه في حساباته الى أن أزمته قد تتحول إلى أمر واقع وتؤول الى تغيير البعض في الحكومة اللبنانية لمواقفهم وتصلهم من بعض الاتفاقيات التي لم تعد صالحة لتعسا للمعطيات الجديدة، مستدركا بالقول إنه إذا صحت

<sup>[1]</sup> ويبدو ان الأمين العام السيد حسن نصرالله أبلغ الرئيس نجيب ميقاتي بأن حزبه لن يقبل تجديد التعاون مع المحكمة لأنه يتعارض مع بعض بنوده مع السيادة ويسمح بانتهاكها

<sup>[2]</sup> وكان جواب الرئيس ميقاتي ان صلاحية التحديد تعود الى الأمين العام للأمم المتحدة حصراً، أما موقف الحكومة اللبنانية فاستشاري فحسب، وهذا ربما ما يعتبره الحزب مسألة سيادية